

### سوريا

## «النصرة» تمسكٌ عصا «الاتفاق» من الوسط

# إدلب: مهلة «انسحاب الإرهابيين» انتهت

مع انتهاء المهلة المخصصة لإنشاء

المنطقة «منزوعة السلاح» بما تتضمنه

من «انسحاب الإرهابيين» إلى خارجها.

تبدو الاحتمالات مفتوحة نحو إعطاء

مزيد من الوقت لانقرة، لإنعام التنفيذ.

وسط «هيبك» من «تحرير الشام/ النصر»

يضمنت تسجيك امتراضات «ترك السلاح»

ومصير «المهاجرين»

فيما تستعد المعابر الحدودية في

الجنوب السوري للنشاط مجدداً بعد

سنوات من الإغلاق، تنتظر مناطق

الشمال (إدلب ومحيطها) انتهاء مهلة

إنشاء المنطقة «منزوعة السلاح» المقررة

وفق «اتفاق سوتشي»، اليوم، لمعرفة

المصير التي ينتظرها، الخامس عشر

من تشرين الأول هو الموعد الذي أتفق

عليه لانتهاه من انسحاب الفصائل

المصنفة «إرهابية»، وذلك بعد الانتهاء

من سحب السلاح الثقيل من جميع

الفصائل إلى خارج تلك المنطقة

المقترضة، وهو ما أعلنت تركيا أنه تم

بنجاح، وحتى مساء أمس كانت «هيئة

تحرير الشام» وعدد من الفصائل

«الجهادية» الأخرى، لا تزال منتشرة

في معظم خطوط تماس، ضمن حدود

المنطقة «منزوعة السلاح»، بما يخالف

نص الاتفاق المعلن. هذا الواقع يترك

السؤال مفتوحاً حول مصير الهدنة

التي يضمن استمرارها الالتزام بتنفيذ

الاتفاق بشكل كامل، وحول احتمالات

عودة الشار إلى الجبهات.

ومع تركز الاهتمام على موقف «هيئة

تحرير الشام» لكونها الفصيل الأكبر

المطالب بسحب مقاتليها، خرج أمس

البيان الرسمي الأول عن «تحرير

الشام» في شأن هذا الاتفاق، ووفق

### فلسطين

# هجرة الأطباء... أزمة اختصاصات في مستشفيات غزة

مشكلة جديدة تلقي ظلالها على الصحة في غزة، القطاع الوظيفي الأكثر إشكالية بعد الأمن والتعليم، اطباء من اختصاصات عدة قرروا السفر إلى الخارج بعدما ضاقت بهم حكومتا غزة ورام الله، ما انعكس مباشرة على عمل المستشفيات في ظل إصابات تتوافد بالملئات كل اسبوع ومرضى ينتظرون دورهم من سنوات



يُعدّ راتب الطبيب في القطاع دول الحد الأدنى بالمقارنة مع الضفة (أي من بين)

تورتنا المباركة وعلى رأسها إسقاط النظام المجرم»، وفي ما يمكن وضعه في خانة الرد على بنود الاتفاق، رفض البيان تسليم السلاح لكونه «صمام أمان لخورة الشام، وشوكة تحمي أهل السنة وتدافع عن حقوقهم، وتحرر أرضهم»، موضحاً أنه لن يتم تسليح «من ساندنا وناصرنا وهاجر إلينا» في إشارة إلى «الجهاديين»، غير السوريين، ويرغم التصعيد في لهجة الجهاد والقتال سبيلاً لتحقيق أهداف

«لتوفير الأمن والسلامة... بسوائل مشروعة تتيحها لنا السياسة الشرعية المخوآنة وضوابطها، دون إيقاع أهلنا بفتح المؤامرات من خلال جرّمهم إلى أسان موهوم»، وعلى خلاف ما نَحَدّث إليه بعض الوجوه «الجهادية»، خلال الأيام الماضية، ركن البيان إلى شكر وتقدير جهود «كل من يسعى في الداخل والخارج لحماية المناطق المحررة ويمنع اجتياحها»، محذراً في الوقت نفسه من «مراوغة وترحيل مقاتليها غير السوريين،

ليست واردة، وكما جرى حين قيل إن «تحرير الشام» التزمت سحب السلاح الثقيل من دون تظهير ذلك عبر الإعلام، تشير أوساط معارضة إلى أن هناك تفاهما بين جميع الفصائل في إدلب ومحيطها على إنجاح تنفيذ الاتفاق. وپرغم انتهاء المهلة المخصصة لتنفيذ بندي سحب السلاح الثقيل والفصائل «الإرهابية»، فإن احتمال حدوث تصعيد سريع من الجانبين السوري والروسي، ضعيف، إن لم يكن رداً على خروقات للهدنة. إذ سبق أن أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن تأخير يوم أو عدة أيام في تنفيذ بنود الاتفاق «غير مؤثر»، لكون التركيز يجب أن ينصب على «نوعية العمل المنجز ووقته».

وبينما تتفق تصريحات معظم تشكيلات المعارضة السياسية على «التفويض المقبول» للاتفاق في إدلب، تدور نقاشات جادة حول إعادة هيكلة المؤسسات الإدارية المسؤولة عن تلك المنطقة، بالتوازي مع مراحل التنفيذ. ووفق المعلومات المتوفرة، فإن الحديث يجري لتشكيل هيكلية جديدة تلغي ازدواجية الحكومة المؤقتة، و«حكومة الإنقاذ» في إدارة الجوانب المدنية والخدمية، وبالتوازي، تستكمل «هيئة التفاوض» المعارضة، اليوم، اجتماعاتها في الرياض لنقاش ملفات إدلب و«اللجنة الدستورية»، وحسم موقفها من الدعوة الروسية الموجهة إليها، لزيارة موسكو. ويأتي ذلك وسط تأكيد مصادر معارضة أن هناك عقبات تعطل التوافق على حصة المجتمع المدني ضمن «اللجنة الدستورية»، وابرزها اعتراض دمشق وموسكو وطهران على الآلية المطروحة لإنقاء أسماء شاغليها.

(الأخبار)

## تقرير اوساط معارضة إلى وجود تفاهم بين جميع الفصائل على إنجاز الاتفاق

فيما لا تتوقف الولايات المتحدة الأميركية عن محاولة ضرب القضية الفلسطينية، ووضع خطوات للتخلص من «عبء اللاجئين»، عبر إنهاء عمل وكالة «الأونروا»، يتعامل الأوروبيون مع هذه القضية على أهميتها بكثير من الاستخفاف. فقد حاولت رئيسة اتحاد البرلمان الدولي، غابرييلا بارون، وضع البند المتعلق بحقوق الفلسطينيين في موازاة حقوق المثليين في العالم، مطالبة بالتصويت على البندين في وقت واحد. محاولة بدت واضحة للتغليل من خطورة الحصار الذي يتعرض له الفلسطينيون في مناطق عمل «الأونروا».

فإن احتمال حدوث تصعيد سريع من الجانبين السوري والروسي، ضعيف، إن لم يكن رداً على خروقات للهدنة. إذ سبق أن أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن تأخير يوم أو عدة أيام في تنفيذ بنود الاتفاق «غير مؤثر»، لكون التركيز يجب أن ينصب على «نوعية العمل المنجز ووقته». وبينما تتفق تصريحات معظم تشكيلات المعارضة السياسية على «التفويض المقبول» للاتفاق في إدلب، تدور نقاشات جادة حول إعادة هيكلة المؤسسات الإدارية المسؤولة عن تلك المنطقة، بالتوازي مع مراحل التنفيذ. ووفق المعلومات المتوفرة، فإن الحديث يجري لتشكيل هيكلية جديدة تلغي ازدواجية الحكومة المؤقتة، و«حكومة الإنقاذ» في إدارة الجوانب المدنية والخدمية، وبالتوازي، تستكمل «هيئة التفاوض» المعارضة، اليوم، اجتماعاتها في الرياض لنقاش ملفات إدلب و«اللجنة الدستورية»، وحسم موقفها من الدعوة الروسية الموجهة إليها، لزيارة موسكو. ويأتي ذلك وسط تأكيد مصادر معارضة أن هناك عقبات تعطل التوافق على حصة المجتمع المدني ضمن «اللجنة الدستورية»، وابرزها اعتراض دمشق وموسكو وطهران على الآلية المطروحة لإنقاء أسماء شاغليها.

الكوار، خاصة أن التوظيف متوقف منذ سنوات.. في تقديري، أرى أن أطباء كثيرين يفكرون في الهجرة، والسبب أن مقومات الصمود ليست متوافرة لهم». يضيف السحجاني: «موضوع هجرة الأطباء زاد الضغط على مستشفيات القطاع خاصة أن عدد الحالات تصل إلى الآلاف سواء من الجرحى (مسيرات العودة)، أو المرضى العاديين». ولفت إلى تأثير موجة التقاعد المتكر الأخيرة التي طاولت موظفي السلطة، ومنهم نخبذة ازدياد الحالات، وكذلك الأطباء، ما ساهم في هجرة عدد منهم خاصة حملة الجنسيات.

ووفق شهادات، بدا المرضى يلمسون في بعض الأقسام غياب الأطباء المختصين، إذ ذهب أحدهم بإنه لن يحجز عملية جراحية صغيرة، وعند موظف الحجزات عبر الكمبيوتر فوجئ الأب بأن عملية ابنه سيأتي دورها عام 2022. كذلك ولافتا في الوقت نفسه إلى تكرار أزمات الأعداء على الأطباء «لكونهم فصل مريض آخر وهو ينزف دماً، وساعة لأنه لا يوجد في القسم طبيب أوعية دموية. كل ذلك أثر بوضوح في خدمات أقسام الطوارئ والنوبات الليلية، كذلك تأخرت أقسام عدة خاصة، منها الأشعة

### تطليح اخباري

## تهويك إسرائيلي بين الخلفيات الانتخابية ومحدودية الخيارات

علي حيدر

بدأت الحملة الانتخابية الإسرائيلية، سياسياً، وإن لم يتم الإعلان عنها رسمياً، بتصعيد التهديدات ضد الشعب الفلسطيني، وارتفاع منسوب المزايدات داخل معسكر اليمين التي يحكمها مبدأ من يهدد بسفك المزيد من الدم ينال المزيد من الشعبية. ومع أن رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو حاول إضفاء قدر من الضبابية حول موقفه من الانتخابات المبكرة، إلا أنهم يقدرّون في إسرائيل على أن المسافة الفاصلة عن موعد إجرائها ليس سوى بضعة أشهر. وفي كل السيناريوات ينبغي أن تجري الانتخابات العامة، بحسب القانون، بعد نحو سنة، لكن من الواضح أن الكتيبت الحالي لن يكمل ولايته القانونية.

وهكذا توالت المواقف التصعيدية الرسمية ضد قطاع غزة، تهديداً وتهويلاً، بمزيد من الاعتداءات الأشد قسوة على قطاع غزة، ويعقوبات تمس حياة الإنسان الفلسطيني. من رأس الهرم السياسي الأمني، وتحديداً نتنياهو الذي رأى خلال افتتاح جلسة الحكومة بالأمس، أن حركة حماس «لم تستوعب الرسالة»، وإذا لم يوقفوا الهجمات العنيفة ضدنا سوفقونها بطريقة أخرى وهي ستكون مؤلة ومؤلة جداً». وأضاف: «نحن قريبون جداً لنشاطات من نوع آخر، نشاطات ستتضمن ضربات كبيرة جداً» من دون أن يشير إلى طبيعة هذه النشاطات والضربات. واستناداً إلى الخلفية الانتخابية والسياسية نفسها، اتخذ وزير الأمن أفينغور ليبرمان قراراً بوقف إدخال الوقود إلى قطاع غزة، بسبب استمرار مسيرات العودة التي قمعتها جنود الاحتلال وأسفرت عن استشهاد 7 فلسطينيين وإصابة المئات بجروح وحالات اختناق.

منذ نحو عقد، اتسمت الانتخابات الإسرائيلية بطابع كما لو أنها تجري حصراً داخل معسكر اليمين إذ باتت الانتخابات لقياس شعبية كل من المتنافسين داخل المعسكر نفسه. ومنذ ذلك الحين لم تعد مسألة فوز معسكر اليمين مجرد تقدير سياسي بل حقيقة منجزة، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل من أهمها العامل الديموغرافي. بمعنى أن شرائح واسعة من الحريديم والروس والمستوطنين الذين يمثلون نسبة مهمة من مجمل الجمهور، يصوتون في شكل تلقائي لأحزاب اليمين. ويشكل الموقف من القضية الفلسطينية، ومفترعاتها، العامل الأبرز في التمايز بين المتنافسين في معسكر اليمين، وبالتالي تحوّل الخيارات السياسية من قضايا التسيوية والمستوطنات والضم وللتشدد الأمني إلى عامل رئيسي في ترجيح كفة هذا الحزب أو ذاك في الانتخابات. وللتذكير استطاع نتنياهو أن يرفع منسوب الانتخابات لمصلحة «الليكود» على حساب حزب «البيت اليهودي» نتيجة وعده أنه في حال أُعيد انتخابه لن تكون هناك دولة فلسطينية. استفز جمهور اليمين في حينه للانتداع إلى صناديق الاقتراع والتصويت له ولحزبه من خلال إعلانه أن المواطنين العرب يتدققون إلى صناديق الاقتراع من أجل إسقاط حكم اليمين.

ولم تخل مواقف نتنياهو وليبرمان الأخيرة من محاولة قطع الطريق على منافسهم في اليمين المتطرف، رئيس «البيت اليهودي» نفتالي بينت الذي عادة ما يطرح خيارات أكثر تطرفاً في مواجهة قطاع غزة، ويسعى على الدوام إلى انتقاد السياسة الأمنية التي انتهجها نتنياهو خلال الحروب السابقة. وفي مواجهة الباليونات الحارقة. مع ذلك، تأتي المواقف التهديدية على لسان رأس الهرم السياسي الأمني، في مواجهة تصميم فلسطيني على مواصلة مسيرات العودة والمطالبة ب فك الحصار عن قطاع غزة. واقترن ذلك مع استهداف قوات الاحتلال المواطنين العزل الذين كانوا يتظاهرون بالقرب من السياج، بالتيران الحية. وبعد فشل المساعي السابقة في التوصل إلى صيغة تهدئة تؤدي إلى رفع الحصار، نسيباً، يواصل الفلسطينيون وقياداتهم السياسية تضالهم من أجل فك الحصار، من دون دفع أثمان تتصل بنوابتهم في المقاومة والموقف السياسي، في المقابل يؤشر وعيد نتنياهو بطرق أكثر إيلاماً، ونشاطات من نوع آخر، على أنه يحاول أن يضع فصائل المقاومة بين خيارين: الأول التراجع بما يؤدي إلى تعزيز حالة الأمن لدى مستوطنات غلاف غزة، وهو ما يفترض أن يعزز موقفه السياسي والانتخابي. والثاني، التمهيد لاعتداءات عملاية تقدمه كقائد لا يساوم على أمن إسرائيل، وهو ما يفترض أيضاً أن يعزز موقفه الانتخابي.

وحاول ليبرمان الاستدراك في محاولة لتبديل الصورة التي تشكّلت عنه بعدما باتت خياراته العملاية أكثر «عقلانية» مما كان يتوعد به قبل توليه هذا المنصب، وهو ما يركز عليه منافسوه. وعلى هذه الخلفية، أكد خلال مقابلة مع موقع «واي نت» الإلكتروني، على ضرورة توجيه أشد ضربة ممكنة لحماس، لكن ذلك بحاجة إلى موافقة المجلس الصغير وعلى الوزراء أن يقرروا ذلك، ومع ذلك، أوضح ليبرمان ضرورة استنفاد الخيارات البديلة عن المواجهة العسكرية.

لكن في ما يتعلق بقراره وقف كافة إمدادات الوقود والغاز إلى القطاع بحجة التظاهرات التي جرت عند السياج الأمني، نقلت صحيفة «هارتس» عن وجود إجماع لدى الأجهزة الأمنية على أن وضع إسرائيل شروطاً تتعلق بالباليونات الحارقة والإطارات المطاطية المشتعلة مبالغ فيها وقد تضطر ليبرمان إلى التراجع عن تصريحاته»، وذلك لأنه «لا يمكن وقف تزويد الوقود والغاز لعدة أيام من دون التسبب بتصعيد خطورة الوضع الإنساني في غزة».

في المقابل، يبقى العامل الأساسي في تحديد مسار التطورات للموقف الفلسطيني ورديه العملاية على أي اعتداءات تتجاوز خطوط حمراء محددة، وهو ما سيركز حسابات نتنياهو وليبرمان، ويكشف عن محدودية خيارات المؤسسات السياسية والعسكرية، في حال دفعتهم إسماباتهم الخاطئة إلى عمليات تصعيد تتجاوز نتائجها تقديراتهم المسبقة. وكما أن لدى العدو العديد من الخيارات والسقوف في اعتداءاته ثبت بالتجربة أيضاً أن للمقاومة العديد من السقوف في ردودها المضادة، وأثبتت العديد من التجارب السابقة أن هذا النوع من الرسائل التهويلية الإسرائيلية لم يردع فصائل المقاومة ولم يكبح الشعب الفلسطيني عن مواصلة نضاله. والأهم أن النتائج السياسية الأبرز لالمواصلة هذا النضال أنه يقوّض ويجهض أهداف «صفقة القرن»، ويحول دون تصفية القضية الفلسطينية التي ستبقى حجةً كاتعكاس لحيوية قوى المقاومة في فلسطين والمنطقة.